**محاضرات مقياس: تحقيق المخطوطات**

* **المستوى: أولى ماستر، تخصص لسانيات.**
* **أستاذة المقياس: الساكر مسعودة.**

- **المحاضرة الأولى:**

 **تحقيق المخطوطات: المفهوم والضوابط.**

 أن عملية تحقيق المخطوطات، تتم وفقا لشروط وضوابط خاصة لا بد من معرفتها، لكن قبل التعرف عليها، جدير بنا أن نتعرف على معنى المخطوط والتحقيق أولا.

**تعريف المخطوط :**

 هو كل ما تم خطه باليد، على شكل كتاب أو وثيقة أو ما شابه ذلك، فضلا عما كُتب على شواهد القبور، ونُقش في الصخور، داخل الكهوف وخارجها، بالإضافة إلى المطبوعات القديمة، والمطبوعات المتأخرة نسبيا، التي انقطع ذكرها.

**مفهوم التحقيق :**

***لغة:*** التحقيق في اللغة من حق الأمر يحق حقا وحقوقا، وحققت الأمر أحققه: كنت على يقين منه. وفي اللسان: تحقق عنده الأمر، أي صح، وحقق قوله، وظنه تحقيقا، أي صدق.

***اصطلاحا:*** التحقيق من الناحية الاصطلاحية هو إثبات المسألة بالدليل، يقول الجرجاني: )التحقيق إثبات المسألة بدليلها).

**تحقيق المخطوطات :**

 إن تحقيق النصوص فرع من فروع مناهج البحث العلمي، والمقصود به )إخراجها على الصورة التي أرادها مؤلِفوها(، أي الاجتهاد في جعل النصوص المحَققة، مطابقة لطبيعتها في النشر، من حيث الخط واللفظ والمعنى؛ إذ ليس من واجب المحقق أن يُحَّسِنَ من أسلوب المؤلِف، ولا يُحِل كلمة بدل أخرى؛ بدعوى أنها أصح منها، ولا يُصحح خطأ نحويا ارتكبه المؤلِف، ولا يشرح فيها مختصرًا، رغب المؤلِف أصلا في إيجازه، وبالتالي فالمخطوط المحَقق هو الذي صحّ عنوانه واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان أقرب إلى الصورة التي تركها مؤلِفه، وهذا هو هدف عملية التحقيق، فالغاية من تحقيق المخطوطات )التراث(، وإخراج نصوصه هي إحياؤه من سباته العميق، وبعثه للحياة من جديد.

**الهدف من تحقيق المخطوط :**

1. تقديم النص بشكل صحيح ومطابق للأصول العلمية.
2. توثيق النص، نسبة ومادة.
3. توضيح النص وضبطه.

**شروط تحقيق المخطوط :**

للتحقيق شروط لابد من توافرها:

**1-** التأكد من أنه لم يتم تحقيقه من قبل، تحقيقا وافيا سليما، أي أن تكون بكرا، لم تحقق من قبل، أو أن تكون محققة –المخطوطة – لكن بها أخطاء كثيرة.

**2-** يجب أن تكون المخطوطة قيّمة، وتستحق التحقيق، وحجمها مناسبا، ولها أكثر من نسخة؛ حتى يمكن إجراء المقابلة بينها.

**- صفات محقق المخطوطات )المُحَقِق) :**

 عملية تحقيق المخطوطات ليست بالأمر الهين؛ ولهذا لزم على من يقوم بعملية التحقيق أن يتصف بمجموعة من الصفات، يتمثل أهمها في:

1. **الرغبة بتحقيق المخطوطات:** يقضي المحقق الكثير من حياته منعزلا عن الناس، مُنزويا في محارب بحثه؛ ولكي يتغلب على وحدته ووحشة انزوائه، لابد أن تكون لديه رغبة صادقة في التحقيق؛ لأن عدم الرغبة وعدم الاقتناع، لن يؤديا إلى تحقيق دقيق، بل إلى تحقيق هامشي، ثم إن الالتزام الحضاري بالتراث، هو من العوامل الهامة في التحقيق؛ لأن هدف التحقيق لا يكمن فقط في نشر المخطوطات، أو لنيل درجة علمية على عمل التحقيق، وإنما يهدف أيضا لإحياء هذا التراث ونشره.
2. **الصبر:** لكي لا يكون هناك فتور في الرغبة، لابد من أن تُدعم بالصبر؛ ذلك أن المحقق تعترضه مجموعة من الصعوبات، فالتحقيق يحتاج إلى جهد علمي متواصل، ومن وقت الباحث وجهده وأعصابه الكثير...؛ فإذا لم يتحل بالصبر والمثابرة، والتصميم على بلوغ الأهداف؛ شعر بالكلل والسآمة، و ضعفت همته في متابعة مشواره العلمي.
3. **الخبرة والتمرس بتحقيق المخطوطات:** وذلك بالاطلاع على أعمال المحققين السابقين؛ للاستفادة من تجاربهم وأساليبهم العملية في عملية التحقيق، وأن يستعين إذا اضطر بذوي الخبرة والاختصاص، فيسأل عن بعض الأمور الغامضة، أو التي تحتاج إلى توضيح أو تفسير، لم يستطع المحقق أن يصل إليها.
4. أن يكون عارف باللغة العربية ومفرداتها، الغريب منها والمستعمل، ونحوها وصرفها، وأساليبها البلاغية، من تقديم وتأخير، وإطناب... معرفة وافية، وأن يكون على دراية بنهج النُساخ، ومصطلحات القدماء في الكتابة، في الضبط في الشكل... إضافة إلى معرفته بأنواع الخطوط العربية، وأطوارها التاريخية، وأن يكون ذا ثقافة عامة.
5. أن يكون متخصصا في موضوع المخطوط، عارفا بأصوله، فمن أراد تحقيق مخطوط في النحو؛ عليه أن يكون نحويا؛ ذا دراية بتاريخ النحو والنحاة ومدارسهم، ومن أراد التحقيق في الرياضيات؛ فعليه أن يكون رياضيا ...
6. **سعة الاطلاع:** من الواجب أن يسبق عملية التحقيق دراية واسعة بتاريخ هذا العلم، الذي يحقق الباحث فيه، وأن يكون على دراية بما صدر من كتب تتصل بمادته؛ وذلك ليستفيد منها، وليسير في تعليقاته وتخريجاته على بصيرة من أمره، فجودة التحقيق، وحسن الإفادة منه يظهران كلما كان المحقق ذا إطلاع واسع متجدد على التراث.
7. الدقة والأمانة العلمية في النقل، والحذر من التصحيف والتحريف.
8. **الموضوعية والابتعاد عن الذاتية:** وذلك بعدم التصرف في المخطوط، وضرورة الحفاظ على أصلة، والتجرد من الأهواء الشخصية والمذهبية، أو العبث لإخراجها على أي صورة؛ رغبة في تحقيق المكاسب المادية، أو بالسطو على جهود الآخرين.
9. **التواضع:** أن يكون للمحقق استعداد للمناقشة والحوار، وقبول رأي الآخرين.

10- الإحساس بقيمة التراث العلمي والفكري، إحساس ينبع من الأيمان العميق بدوره الفعّال في بناء حضارة الأمة، عن طريق إحياء تراثها.

**المحاضرة الثانية:**

 **أصول النصوص**

 **كيفية التمييز بين النسخة الأم (الأصل) والنسخ الفرع**

1. أعلى النصوص هي المخطوطات التي وصلت إلينا حاملة عنوان الكتاب واسم مؤلفه، وجميع مادة الكتاب على آخر صورة رسمها المؤلف وكتبها بنفسه، أو يكون قد أشار بكتابتها أو أملاها، أو أجازها، ويكون في النسخة مع ذلك ما يفيد اطلاعه عليها، أو إقراره لها، وأمثال هذه النسخة تسمى النسخة الأم.
2. وتلي النسخة الأم النسخة المأخوذة منها، ثم فرعها، ثم فرع فرعها وهكذا، والملاحظ أن ذكر سلسلة الأخذ في الكتب الأدبية قليل، على حين تظفر الكتب الدينية واللغوية بنصيب وافر من ذكر هذه السلاسل، وقد تخلو المخطوطات من بعض هذه الحدود، فيكون ذلك مدعاة للتحقيق، وموجبا للبحث الأمين، حتى يُؤدى النص تأدية مقاربة.

 وهذا الضرب الثاني من المخطوطات يُعد أصولا ثانوية، إن وجد معها الأصل الأول، وأما إذا لم يُوجد الأصل الأول، فإن أوثق هذه المخطوطات يرتقي إلى مرتبته، ثم يليه ما هو أقل منه وثوقا.

3- وهناك نوع من الأصول، هو الأبناء الأدعياء، وهي الأصول القديمة في ثنايا أصول أخرى، فقد جرى عند بعض المؤلفين أن يضمنوا كتبهم كتبا أخر، أو جمهورا عظيما منها، ومن هؤلاء "ابن أبي الحديد"، في شرحه لنهج البلاغة، فقد ضمن ذلك الشرح كتبا كثيرة، منها وقعة صِفِين، التي تمكن "عبد السلام هارون" من استخراجها نسخة كاملة، لا ينقصها إلا نحو عشرين صفحة، من نحو 350 صفحة.

 وهذا النوع من الأصول لا يُخرج كتابا محققا، إنما يُستعان به في تحقيق النص.

 فالأقدمون كانوا ينقلون النصوص أحيانا، وتكون لهم الحرية التامة في التصرف فيها، وترجمتها بلغتهم أيضا، إلا إذا حققوا النقل، ونصوا على أن هذا لفظ المنقول، فيقول مثلا (انتهى بنصه)، فتكون مسؤوليتهم في ذلك خطيرة؛ إذ حملوا أنفسهم أمانة النقل، فنشر أمثال هذه النصوص، ودعوى أنها محققة، يُعد خطأ جسيما في فن التحقيق.

4- المصورات من النسخ هي بمنزلة أصلها، ما كانت الصورة واضحة تامة، تؤدي أصلها كل الأداء، فمصورة النسخة الأولى هي نسخة أولى، ومصورة الثانوية ثانوية أيضا وهكذا.

5- بالنسبة للمسوَّدات والمبيضات، وهو اصطلاح قديم جدا، ويراد بالمسوَّدة النسخة الأولى للمؤلف قبل أن يُهذبها، ويخرجها سوية، أما المبيضة فهي التي سويت، وارتضاها المؤلف كتابا يخرج للناس في أحسن تقويم.

 ومن اليسير أن يعرف المحقق مسوّدة المؤلف، بما يشيع فيها من اضطراب الكتابة، واختلاط الأسطر، وترك البياض، والإلحاق بحواشي الكتاب، وأثر المحو والتغيير... إلى أمثال ذلك.

 ومسوَّدة المؤلف إن ورد نص تاريخي على أنه لم يخرج غيرها كانت هي الأصل الأول، مثال ذلك ما ذكره (ابن النديم) من أن "ابن دريد" صنع كتاب (أدب الكاتب) على مثال كتاب (ابن قتيبة) ولم يجرده من المسوَّدة.

 بمعنى إذا لم يرد نص كانت في مرتبة النصوص الأولى، ما لم تعارضها المبيضة، فإنها تجُبُّها بلا ريب.

6- وأما مبيضة المؤلِف فهي الأصل الأول، وإذا وجدت معها مسوَّدته، كانت المسوَّدة أصلا ثانويا استئناسيا لتصحيح القراءة فحسب، وقد عُرف عن بعض المؤلفين أنهم ليست لهم مسوَّدات، قال (ياقوت) في ترجمة (محمد بن مسعود ابن مصلح الشيرازي) و(مسوَّدته مبيضة).

7- على أن وجود نسخة للمؤلف، لا يدلنا دلالة قاطعة على أن هذه عينها النسخة التي اعتمدها المؤلف، فإننا نجد بعض المؤلفين يؤلف كتابه أكثر من مرة، وإذا استعملنا لغة الناشرين، قلنا: إنه قد يصدر بعد الطبعة الأولى طبعة ثانية، فالمعروف أن الجاحظ ألف كتابه (البيان والتبيين) مرتين، كما ذكر (ياقوت) في معجمه، وقد ذكر أن الثانية (أصح وأجود).

 وعن كتاب الجمرة لابن دريد، قال "ابن النديم" :(مختلف النسخ كثير الزيادة والنقصان، لأنه أملاه بفارس، وأملاه ببغداد، فلما اختلف الإملاء زاد ونقص... و آخر ما صح من النسخ نسخة أبي الفتح عبد الله بن أحمد النحوي؛ لأنه كتبها من عدة نسخ وقرأها عليه) وهذه سابقة قديمة في جواز تلفيق النسخ.

 بمعنى أن نسخة المؤلف قد تتكرر، ولا يمكن القطع بها ما لم ينص هو عليها، وليس وجود خطه عليها دليلا على أنها النسخة الأم، بل إن الأمر اعتباري لا قطعي.

 ما تجدر الإشارة إليه هنا أن بعض الكتب أوتي حظا كبيرا من الانتشار، فكثرت نسخه، عند كثرة النسخ نلاحظ أحيانا أن ثلاث نسخ، أو أكثر، أو أقل، تتشابه تشابها كبيرا في أخطائها أو هوامشها أو نقصها أو زيادتها، وتكون قد نقلت عن أصل واحد، في مثل هذه الحالة تجعل النسخ المتشابهة فئات، ويرمز إلى كل فئة بحرف (الفئة أ –الفئة ب –الفئة ج)، ويتخذ من كل فئة نسخة واحدة تمثلها عند إثبات اختلافات النسخ.

**- المحاضرة الثالثة:**

 **المرحلة الأولى: الوصول إلى المخطوط وتصنيف المخطوطات**

مما لا شك فيه أن التحقيق هو محاولة إخراج الكتب بالصورة التي ارتضاها صاحبها، أو قريبة منها؛ بمعنى أنه -التحقيق- إخراج الكتاب من عالم النسيان إلى عالم النور، دون زيادة أو نقصان؛ بحيث يكون المحقق وبهذا العمل قد أسهم في إحياء التراث من جهة، ثم إيصاله بحُل جديدة (مراعاة الطريقة الحديثة، وكتابة النص وفق الكتابة القياسية) تتلاءم مع استجابة المتلقي المعاصر من جهة أخرى.

 إن عملية التحقيق تتم وفقا لأسس منهجية صحيحة، تمثلها مراحل متسلسلة؛ بحيث اجتياز الواحدة يتوقف على اجتياز المرحلة التي تسبقها، ويمكن تقسيم هذه المراحل إلى ثلاث (المرحلة الإعدادية – مرحلة التحقيق – مكملات التحقيق)

-**المرحلة الأولى الإعدادية** (مقدمات التحقيق /المرحلة النظرية): وتشتمل على عمليتي (جمع النسخ وتصنيفها)، لكن ما ينبغي الإشارة إليه أنه قبل البدء بعملية جمع النسخ، لا بد من التأكد من أن المخطوط لم يُنشر، وإذا كان المخطوط مطبوعا ومنشورا، لا بد لنا من التأكد من أن تحقيقه مستوف لشروط التحقيق، وعند إحدى الحالتين: (عدم النشر أو عدم استيفاء النشر لشروط التحقيق) نقوم بجمع نسخ المخطوط.

 ولمعرفة أن المخطوط مطبوع أو غير مطبوع، نرجع إلى مكان الكتب المطبوعة، من فهارس ودوريات وسلاسل.

 ومن فهارس المطبوعات العربية، فنجد (فهرست دار الكتب المصرية، المنشورة سنة (1308 ه /1890 م))

 أما عن الدوريات العربية المعنية بشؤون المخطوطات العربية، فنجد (مجلة المشرق –بيروت /ومجلة كلية الآداب والعلوم -بغداد)

 وبالنسبة لسلسلات المخطوطات، فنجد (سلسلة نوادر المخطوطات، أصدرها الأستاذ: عبد السلام هارون، في القاهرة / سلسلة نفائس المخطوطات، أصدرها الشيخ: محمد حسن آل ياسين في الكاظيمية ببغداد)

**-أمثلة التحقيق غير التام:** ومن أمثلة التحقيق غير المستوفي للشروط، فنجد:

1- كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي، المتوفى سنة (592 ه)، فقد نُشر سنة (1947 م) بتحقيق الدكتور: شوقي ضيف، وكان قد اعتمد في تحقيقه على نسخة المكتبة التيمورية بمصر، المنسوخة بقلم الشيخ محمد أمين بن الشيخ عمر الأنصاري، خادم المسجد الأقصى في القدس بتاريخ (1318 ه).

 ثم نُشر بمصر أيضا سنة (1399 ه/1979 م) بتحقيق الدكتور "محمد إبراهيم البنا" عندما عثر على نسخة أقدم من النسخة التي اعتمدها الدكتور "ضيف"، يرقى تاريخها إلى عصر المؤلف.

 وعليه كان عمل: الدكتور ضيف: تحقيقا غير مستوف للشروط؛ للاعتماد على النسخة المتأخرة فقط.

2- كتاب (معاني الحروف) أو (منازل الحروف) لعلي بن عيسى الرماني النحوي، المتوفى سنة (384 ه)، الذي قام بنشره: الشيخ محمد حسن آل ياسين: ضمن مجموعته (نفائس المخطوطات) سنة 1955 م، معتمدا على نسخة مكتبة (المتحف العراقي فقط)، ثم قام بنشره سنة (1973 م) الدكتور "عبد الفتاح إسماعيل شلبي" معتمدا على نسخه الأخرى، وهما: نسختا: مكتبة (البريدي في القدس)، ومكتبة (كوبرلي باستانبول) مضافا إلى النسخة المقدّم ذكرها.

**1- جمع النسخ (الوصول إلى المخطوط /أماكن المخطوطات)**: بعد التأكد من أن المخطوط الذي نريد نشره غير منشور، أو كان منشورا نشرا غير مستوف لشروط التحقيق، نبدأ بالبحث عن الأماكن التي توجد فيها نسخ المخطوط الذي نريد نشره، ويكون بالطريقة الآتية:

 من البديهي أنه لا يمكن بوجه قاطع أن نعثر على جميع المخطوطات التي تخص كتابا واحدا، إلا على وجه تقريبي، فمهما أجهد المحقق نفسه للحصول على أكبر مجموعة من المخطوطات، فإنه سيجد وراءه معقبا، يستطيع أن يُظهر نسخا أخرى من كتابه؛ بمعنى ليس على المحقق أن يدعي إلماما تاما بما فيها، أو يفكر في استيعاب ما تتضمنه من نفائس المخطوطات، فليس على الباحث إلا أن يقارب البحث مقاربة مجتهدة؛ بحيث يغلب على ظنه أنه قد حصل على قدر صالح مما يريد.

 وكتاب (بروكلمان) في (تاريخ الأدب العربي)، يُعد من أجمع المراجع التي عُنيت بالدلالة على مواضع المخطوطات، كذلك كتاب (تاريخ آداب اللغة العربية) ل"جورجي زيدان"، فإذا أضاف إليها الباحث أن يُنقب بنفسه في فهارس المكتبات العامة، وملحقاتها الحديثة، وساءل الخبراء بالمخطوطات، مستدلا على مواضعها، أمكنه أن يُقارب، وأن يقع على ما تطمئن نفسه إليه.

**2-تصنيف النسخ (منازل النسخ /اعتماد النسخ):** بعد الحصول على نسخ المخطوط، نحاول التمييز بين النسخة الأم (الأصل) والنسخ الفرع – نرجع للمحاضرة الثالثة- وبهذا يُمكن ترتيب النسخ في درجات شتى:

**-منازل النسخ:** يمكن ترتيب المخطوطات في درجات شتى:

1-أولها نسخة المؤلف.

2-تليها النسخة المنقولة منها، ثم فرعها وفرع فرعها وهكذا.

3-النسخة المنقولة من نسخة المؤلف، جديرة بأن تحتل المرتبة الأولى؛ إذا أعوزنا نسخة المؤلف، وهي كثيرة ما تعوزنا.

4-إذا اجتمعت لدينا نسخ مجهولات سلسة النسب، كان ترتيبها محتاجا إلى حذق المحقق، والمبدأ العام أن تُقدم النسخة ذات التاريخ الأقدم.

 لكن قد نفاجأ بنسخة قديمة، لكن ضعيفة، ونلمس ذلك في عدم إقامة النص، أو عدم دقتها، فلا يكون قدم التاريخ عندئذ مسوغا لتقديم النسخة، فقد نجد أخرى أحدث تاريخا منها، وكاتبها عالم دقيق، يظهر ذلك في حرصه وإشارته إلى الأصل، فلا ريب في تقديم هذه النسخة الأحدث تاريخا.

***-فَحْصُ النُّسخ:*** يواجه فاحص المخطوطة جوانب شتى، يستطيع بدراستها أن يزِن المخطوطة، ويُقدرها قدرها.

1- على المحقق أن يدرس ورقها؛ ليتمكن من تحقيق عمرها، ولا يخدعه ما أُثبت فيها من تواريخ، فقد تكون مزيفة، ومما يجب التنبه له أنه ليست آثار القِدم، تدل دلالة قاطعة على قدم النسخة، فإننا نشاهد تلك الآثار في مخطوطات قد لا يتجاوز عمرها خمسين عاما، كما رأينا بعضا من المخطوطات الحديثة، يزوِّرها التجار بطريقة صناعية، حتى يبدو ورقها قديما باليا.

 وكما يحدث التزييف في التأليف، يحدث أيضا في الخط، ويروي التاريخ أن بعض الحذَّاق قد تمكنوا من تقليد الخطوط تقليدا متقنا، ذكر "ابن الأثير"أن "علي بن محمد الأحدب المزوِّر"، كان يكتب على خط كل واحد، فلا يشك المكتوب عنه أنه خطه.

2- أن يدرس المداد؛ فيتضح له قرب عهده أو بعد عهده

3- كذلك الخط، فإن لكل عصر نهجا خاصا في الخط ونظام كتابته، يستطيع الخبير الممارس أن يحكم في ذلك بخبرته.

4-وأن يفحص اطّراد الخط وانتظامه في النسخة، فقد تكون النسخة ملفقة؛ فيهبط ذلك بقيمتها أو يرفعها.

5- وعنوان الكتاب وما يحمل صدره من إجازات وتمليكات وقراءات.

6-وأن ينظر إلى أبواب الكتاب وفصوله وأجزائه، حتى يستوثق من كمال النسخة وصحة ترتيبها، وكثير من الكتب القديمة يلتزم نظام (التعقيبة)، وهي الكلمة التي تكتب في أسفل الصفحة اليمنى غالبا، لتدل على بدء الصفحة التي تليها، فبتتبع هذه التعقيبات يمكن الاطمئنان إلى تسلسل الكتاب.

7- وأن ينظر في خاتمة الكتاب، لعله يتبين اسم الناسخ، وتاريخ النسخ، وتسلسل النسخة.

 هذه هي أهم الجوانب الجديرة بعناية الفاحص، وقد يجد أمورا أخرى، تُعينه على تقدير النسخة، فلكل مخطوط ظروف خاصة، تستدعي دراسة خاصة.

-***ملاحظة:*** في حالة عدم وجود مرجحات ذات أهمية أو اعتبارات؛ لترتيب وتصنيف النسخ، تُعتمد جميع النسخ، ويسلك المحقق في عملية التحقيق طريقة الاختيار، وتتلخص طريقة الاختيار بأن يقوّم النص بالتلفيق، وفق ما يتطلبه السياق شكلا ومضمونا.

***-المحاضرة الرابعة:***

 **المرحلة الثانية: عناصر التحقيق: (العنوان- المؤلف- نسبة العنوان إلى المؤلف- المتن).**

 الكتاب المحقق هو الذي صح عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يمكن إلى الصورة التي تركها مؤلفه، وعلى ذلك فإن الجهود التي تُبذل في كل مخطوط، يجب أن تتناول البحث من الزوايا الآتية:

1-تحقيق عنوان الكتاب

2-تحقيق اسم المؤلف.

3-تحقيق نسبة الكتاب إلى المؤلف.

4-تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقاربا لنص مؤلفه.

 وبديهي أن وجود نسخة المؤلف – وهو أمر نادر- لا يحتاج إلى مجهود إلا بالقدر الذي نتمكن به من حسن قراءة النص، نظرا إلى ما قد يوجد في الخط القديم من إهمال النقط والإعجام، ومن إشارات كتابية لا نستطيع فهمها إلا بطول الممارسة.

***-أولا: تحقيق العنوان:***

 والمقصود به التأكد من صحة عنوان الكتاب وضبطه، وهذا ليس بالأمر الهين؛ ذلك لأن المخطوطات تتنوع وفقا لعناوينها إلى ثلاثة أنواع:

1-ما يوقف على عنوانه الذي وضعه له مؤلفه، إما على صفحته الأولى، أو في مقدمته، أو في خاتمته، أو في غضون الكتاب، وكان مضبوطا كما وضعه مؤلفه.

2- ما لا يوقف على عنوان له، ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية:

 أ- إما لفقدان الورقة الأولى منه.

 ب- أو انطماس العنوان بفعل الرطوبة، أو بالضرب عليه بالحبر من قبل المتلاعبين لغايات في نفوسهم.

3-إما بتغيير وإثبات على النسخة عنوان آخر جلي واضح للأسباب الآتية:

 أ- إما لجهل قارئ ما، وقعت إليه نسخة مجردة من عنوانها، فأثبت ما اعتقده عنوانها.

 ب-تزييف العنوان لداعي تجاري مثلا، يستهدف من ورائه الربح الأكثر.

 ففي الحالتين الأخيرتين، وهما: فقدان العنوان أو تغييره، لا بد من محاولة معرفة العنوان الأصلي للكتاب، وذلك باتباع الطرائق الآتية:

1-قراءة الكتاب؛ إذ قد يعثر على اسمه في غضون سطوره

2- أو أن يُتاح له الظفر بطائفة منسوبة من نصوص الكتاب، مضمنة في كتاب آخر، أو أن يكون له إِلْفٌ خاص، أو خبرة خاصة بأسلوب مؤلف من المؤلفين، وأسماء ما أَلف من الكتب، فتضع تلك الخبرة في يده الخيط الأول؛ للوصول إلى حقيقة عنوان الكتاب.

3- أو بالرجوع إلى كتب المؤلفات كابن النديم، أو كتب التراجم؛ للوقوف على العنوان عن أحد طريقتين، هما:

1. موضوع الكتاب

ب- مؤلف الكتاب.

 ومن أمثلة ذلك كتاب (اختلاف الفقهاء)، المنسوب للشعراني، والذي يقول فيه الأستاذ المرحوم "مصطفى جواد": أن من أوائل آثار التزوير فيه: أن خط التسمية حديث، لا يشبه سائر خط الكتاب.

 وأنه من يمعن النظر في محتوى الكتاب، يجده مجموعا من المجموعات غير المصنفة ولا المبوبة، فليس فيه فقه حسب، وإنما كان فيه أخبار وأشعار ونكت أدبية، ومجالس ومناظرات فقهية.

 وتجد أن المؤلف أيضا يذكر أسماء المتناظرين تارة تصريحا، وتارة تلميحا، ففي التلميح يقول"وقال حنبلي" يعني نفسه، وبذا علمنا أنه من فقهاء الحنابلة.

 ويذكر في موضع آخر أنه يعظ في محل من محلة من محال شرقي بغداد، تُسمى (الظفرية)، وهي المعروفة اليوم بمحلة الشيخ عمر السهروردي.

 ونجد في آخره أن ناسخه يُسمى "عفيفا"، وأن تاريخ نسخه هو أواسط القرن السادس للهجرة، ومن المعلوم أن الشعراني كان من أهل القرن العاشر للهجرة، فكيف يؤلف كتابا يكون ناسخه من أهل القرن السادس، أي قبل أن يولد الشعراني.

 **إذن ما الطريق لمعرفة المؤلف، ومعرفة اسم الكتاب؟**

 البحث في تراجم الفقهاء الحنابلة المشاهير، والاطلاع على سيّر وُعاظهما، الذين ألفوا ودونوا مجالس المحاضرات والمناظرات، نجد "أبا الوفاء علي بن عقيل البغدادي الظفري"، نسبة إلى محلة الظفرية المذكورة، المتوفى سنة (513 ه)، فيحسن لنا استرجاع نسبة الكتاب إليه.

 ثم نبحث عن أسماء تآليفه، فنرى بينها كتابا اسمه (الفنون)، ونجد في وصفه أنه مجموع لعدة فنون إسلامية، وأنه قد عنى بجمعه وتأليفه منذ صباه إلى آخر عمره، وإن عدد مجلداته تزيد على أربعمائة مجلد على أحد الأقوال، فهذا المجلد تنطبق صفته على صفة المخطوط.

 وقد يقع الاختلاف في عنوان الكتاب أو اسمه بين نسخه المختلفة، ومن أمثلة ذلك: كتاب "معاني الحروف"، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، فقد جاءت تسميته كما يلي:

1-في مخطوطة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد (الحروف).

2- في تاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان (معنى الحروف)

3-في دائرة المعارف الإسلامية (معنى الحروف)

4- في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان والأعلام للزركلي (معاني الحروف)

5-في مجلة العرفان اللبنانية (معاني حروف المباني)

 وفي مثل هذه الحالة: على المحقق أن يوازن بين الاسمين أو الأسماء للكتاب، ثم يختار ما ترجحه القرائن والأدلة.

 وفي حالة الانطماس الجزئي لعنوان الكتاب، فمما يُساعد كثيرا على التحقق من العنوان الكامل، متى وضح معه في النسخة اسم المؤلف، فإن تحقيقه موكول إلى معرفة ثبت مصنفات المؤلف، وموضوع كل منها متى تيسَّر ذلك

***-ثانيا: تحقيق اسم المؤلف:***

 قد نجد في بعض المخطوطات وقوع غلط في ذكر اسم المؤلف، وينتج هذا على أحد سببين:

1. اشتباه اسم المؤلف باسم آخر، إما لاتفاقهم بالاسم واللقب معا، أو لاتفاقهما في الكنية، أو لاتفاقهم باللقب، ومن أمثلة هذا:

 كتاب (معاني الحروف) الذي نشره الدكتور "رمضان عبد التواب"، منسوبا إلى "الخليل بن أحمد الفراهيدي"، فقد ذكره الدكتور "رمضان ششن" في كتابه (نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا)، ونص على أن هذا الكتاب، وكذلك كتاب (جمل الإعراب)، هما من تأليف "الخليل بن أحمد أبي عبد الله"

 فالاشتباه الواقع جاء من المشابهة الواقعة في الاسم الأول والثاني

1. الخطأ في كتابة الاسم ونسخه: ومثاله رسالة (إعراب الفاتحة) لأبي حفص عمر بن عثمان الجنزي، عنونت الرسالة في فهرست مخطوطات المكتبة ب (رسالة في إعراب القرآن لأبي حفص عمر أبي عثمان الحميري)، ويبدو أن المفهرس أفاد عنوانها من موضوعها، وهو إعراب القرآن، ونقل اسم مؤلفها من مقدمتها، بما فيها من تصحيف وتحريف؛ حيث حُرفت كلمة (ابن) إلى (أبي)، وحرفت وصحفت كلمة (الجنزي) إلى (الحميري)

 وقد تُدون (النصري) بالبصري، والحسن بالحسين، والخراز بالخزاز.

 وكل ألئك يحتاج إلى تحقيق، بالرجوع إلى كتب الفهارس والتراجم، وخاصة الكتب التي عُنيت بذكر مواضع الاشتباه في أسماء المؤلفين، بمعنى أن المحقق لا يكتفي هنا بمرجع واحد، فقد يكون ذلك المرجع فيه عين ذلك التصحيف، أو تصحيف آخر أقسى منه، وهنا وجب التحقيق بالبحث العلمي الواسع.

 كذلك من العنوان يمكن الاهتداء إلى الاسم، بمراجعة فهارس المكتبات، أو كُتب المؤلفات، أو كُتب التراجم، كمعجم الأدباء لياقوت، وإنباه الرواة للقفطي...

***-ثالثا: تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:***

 والسبب في ذلك أن من الكتب ما تُنسب إلى غير مؤلفه، تعمدا لغاية تجارية أو نفسية، أو جهلا....

 ولهذا وجب على المحقق ألا يُؤمن بصحة نسبة أي كتاب إلى مؤلفه، ولا سيما الكتب الخاملة، التي ليست لها شهرة، وأن يقوم -المحقق- بإجراء علمي يطمئن معه الباحث إلى أن الكتاب نفسه صادق النسبة إلى مؤلفه.

 وللتأكد من صحة النسبة، يسلك المحقق طريقتين، هما:

1. قراءة نص المخطوط: فقد يعثر المحقق عند قراءته لنص الكتاب على ما يهديه إلى واحد من أمرين، هما:
2. اسم المؤلف أو عصره
3. نفي نسبة الكتاب إلى صاحب الاسم المذكور عليه.

 ومن أمثلة ذلك كتاب نُسب إلى "الجاحظ"، وعنوانه (كتاب تنبيه الملوك والمكائد)، وهذا الكتاب زيف لا ريب؛ ذلك أنه تجد من أبوابه، باب (نكت من مكايد كافور الإخشيدي)، (مكيدة توزون بالمتقى لله)، "وكافور الإخشيدي" كان يحيا بين سنتي (292 و357)، و "المتقى لله" كان يحيا بين سنتي "297 و357"، وهذه التواريخ كانت بعد وفاة "الجاحظ" بعشرات السنين.

 وقديما تكلم الناس في كتاب "العين"، المنسوب إلى الخليل، وقد ساق "السيوطي"في "المزهر"، نصوص العلماء وأقوالهم في القدح في نسبة هذا الكتاب، ويكاد يجمعون أن الخليل وضع منهجه ورسمه، وأن العلماء حشوه من بعده، والذي نبه العلماء إلى ذلك دراستهم للكتاب، واكتشافهم أن مثل هذا التأليف لا يصح أن يُنسب إلى رجل قارب الغاية في الفضل مثل الخليل، فمعرفة القدر العلمي لمؤلِف ما؛ يُساعد على التحقق من نسبة الكتاب.

1. الرجوع إلى ما يلي:
* فهارس المؤلفين والكتب العامة والخاصة، كالفهرست لابن النديم
* كتب التراجم والطبقات كوفيات الأعيان لابن خلكان
* فهارس المكتبات، ما ذُكر سابقا.

 فالمحقق عند رجوعه إلى المراجع المذكورة آنفا وأمثالها، قد يقف على ما يهديه إلى التأكد من صحة النسبة أو نفيها.

 وأحيانا تدل المصطلحات الرسمية في الكتاب على ما يوجهنا إلى تعيين عصر المؤلف، يظهر ذلك لمن قرأ شيئا من هذه المصطلحات في صبح الأعشى للقلقشندي، والتعريف بالمصطلح الشريف لابن فضل الله العمري.

***- رابعا: تحقيق المتن:***

 ومعناه أن يُؤدى الكتاب أداءً صادقا كما وضعه مؤلفه، كما وكيفا بقدر الإمكان؛ ذلك أن التحقيق ليس تحسينا أو تصحيحا، وإنما هو أمانة الأداء، التي تقتضيها أمانة التاريخ، فإن متن الكتاب حكم على المؤلف، وحكم على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها، كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلِف، الذي له وحده حق التبديل والتغيير.

 وإذا كان المحقق موسوما بصفة الجرأة، فأَجْدر به أن يتنحى عن مثل هذا العمل، وليدعه لغيره ممن هو موسوم بالحذر، فالتحقيق هو نتاج خلقي، لا يقوى عليه إلا من اتصف بصفة الأمانة العلمية والصبر.

 وقد يُقال: كيف نترك ذلك الخطأ يشيع، وكيف نعالجه؟ والجواب أن المحقق إن فطن إلى شيء من ذلك الخطأ، نبّه عليه في الحاشية، أو في آخر الكتاب، وبيّن وجه الصواب فيه، وبذلك يحقق الأمانة، ويُؤدي واجب العلم.

 ولتحقيق المتن قواعد وأسس، منها ترجيح الروايات وتصحيح الأخطاء، والزيادة والنقصان، والتعليق والإخراج والتهميش....

***-المحاضرة الخامسة:***

 **أسس تحقيق المتن**

 قبل التعرف على أسس التحقيق وقواعده لا بأس أن نتعرف على مقدمات تحقيق المتن.

**-مقدمات تحقيق المتن:** هنالك مقدمات رئيسية لإقامة النص، منها:

1-التمرس بقراءة النسخ، فإن القراءة الخاطئة لا تنتج إلا خطأ، وبعض الكتابات يحتاج إلى مراس طويل، وخبرة خاصة، ولاسيما تلك المخطوطات الخالية من النقط والإعجام، كذلك لكل كاتب طريقة خاصة تستدعي خبرة خاصة، فبعضهم يُقارب بين رسمي الدال واللام، أو بين رسمي الغين والفاء، فلا يفطن للفصل بينها إلا الخبير.

وهناك بعض الإشارات الكتابية، ومنها علاقة الإلحاق، التي تُوضع لإثبات بعض الأسقاط خارج سطور الكتاب، وهي في غالب الأمر خط رأسي يُرسم بين الكلمتين، يُعطف بخط أفقي، يتجه يمينا أو يسارا إلى الجهة التي دوِّن فيها السقط، هكذا (┌) أو (┐)، وبعض النساخ يكتب ما يريد إلحاقه بين الأسطر في صلب الكتاب.

 وفي التقديم والتأخير توضع فوق الكلمتين أو العبارتين (I) (I)، أو يوضع (خ) و(ق) أو (خ) و(م)، أي تأخير وتقديم، أو (م) (م) أي مقدم ومؤخر.

 ونقطة النهاية مثلا كانت تُكتب مجوفة (o)

2-والثاني من مقدمات التحقيق، هو التمرس بأسلوب المؤلف، وأدنى صوره أن يقرأ المحقق المخطوطة المرة تلو المرة، حتى يَخْبُرَ الاتجاه الأسلوبي للمؤلف، ويتعرف على خصائصه ولوازمه، وأعلى صور التمرس بأسلوب المؤلف، ليزداد خبرة بأسلوبه، ويستطيع أن يوجد ترابطا بين عباراته في هذا الكتاب وذاك، ومعرفة ذلك ما يعين في تحقيق المتن، والوصول إلى الصواب فيه.

3-الإلمام بالموضوع الذي يُعالجه الكتاب، حتى يمكن المحقق أن يفهم النص فهما سليما، يجنبه الوقوع في الخطأ، حين يظن الصواب خطأ، فيحاول إصلاحه، أي يحاول إفساد الصواب.

4-الاعتماد على المراجع العلمية، فإذا اجتمع لدى المحقق أقصى ما يمكن جمعه من مخطوطات، واستطاع قراءتها قراءة سليمة، وعرف أسلوب المؤلف، وألمّ إلماما كافيا بموضوع الكتاب، استطاع أن يمضي في التحقيق، مستعينا بالمراجع العلمية، التي يمكن تصنيفها على الوجه الآتي:

1. كتب المؤلف، مخطوطها ومطبوعها.
2. الكتب التي لها علاقة مباشرة بالكتاب، كالشروح والمختصرات والتهذيبات.

ج- وهناك ضرب آخر من الكتب، التي لها علاقة مباشرة بالكتاب، وهي الكتب التي اعتمدت في تأليفها اعتمادا كبيرا على الكتاب، وهذه كثيرا ما تحتفظ بالنص الأصلي للكتاب الأول.

 د- ويليها الكتب التي استقى منها المؤلف، فإذا وصل المحقق إلى المنابع التي يستمد منها المؤلف تأليفه، كان ذلك عونا له في إقامة النص، وبعض المؤلفين القدماء ينصون في كتبهم على المصادر التي استقوا منها، وبعضهم يعتمد اعتمادا كليا على مؤلف آخر، ولكنه لا ينص على الأخذ إلا أحيانا قليلة.

ه- الكتب المعاصرة للمؤلف، التي تعالج الموضوع نفسه، أو موضوعا قريبا منه.

و- المراجع اللغوية، وهي المقياس الأول، الذي به نتأكد من صحة النص، فأحيانا يحكم المحقق المتسرع أن في النص تحريفا، وهو حين يرجع إلى كتب اللغة تُؤكد له صواب ما خاله غير الصواب، ولا يكفي لذلك ضرب واحد من المراجع اللغوية، ويمكن تقسيم المراجع اللغوية إلى الضروب الآتية:

 - معاجم الألفاظ، منها لسان العرب لابن منظور.

 - معاجم المعاني، منها المخصص لابن سيدة.

 - معاجم الأسلوب، منها جواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر. - كتب المعربات، منها في القديم المعرّب للجواليقي.

 - المراجع النحوية، وأعلى المتداول منها وأجمعها: همع الهوامع للسيوطي.

 - المراجع العلمية الخاصة، وهذه لا يمكن حصرها، ولكل كتاب يكون موضع التحقيق مراجع شتى يتطلبها، فكتاب الأدب يحتاج إلى مراجع الأدب...

**-أولا: ترجيح الروايات وتصحيح الأخطاء:**

قد يتحصل المحقق على نسخ متعددة للمخطوط الواحد، وربما يجد اختلافا في الروايات، وهنا تبرز مهارته في ترجيح الروايات، فهذه الاختلافات ينبغي أن تُوضع تحت الفحص والخبرة؛ ليحكم المحقق بمدى صحتها وانطباقها على سياق النسخة أسلوب المؤلِف.

 **والسؤال المطروح هنا، كيف تجري المقابلة بين النسخ؟**

إذا كانت النسخ متفاوتة في الأهمية والاعتبار، وقد رتبها المحقق وفق أهميتها واعتبارها، واعتمد أهمها وأعلاها قيمة أصلا، والبواقي نسخا ثانوية، فإن طريقة المقابلة تكون على النحو الآتي:

1-اعتماد النسخة الأصل هي النص الأساسي للمخطوط.

2-الرمز للنسخة الأصل ب (أ) أو (صل) أو (أصل)، أو بأي رمز آخر يُشير إليها، ويرمز لبقية النسخ بما يُشير إليه أيضا، وفق التسمية التي يختارها لها الباحث، كنسبة النسخة إلى ناسخها، أو إلى المدينة الموجودة فيها، أو إلى المكتبة المحفوظة فيها.

3-يكتب الباحث الفروق بين النسخة الأصل والنسخ الأخرى في الهامش، مسبوقة بالرمز للنسخ.

 فمثلا عندنا أربع نسخ للمخطوط في المكتبات الآتية:

-1-الحرم المكي الشريف -2- عارف حكمت -3-الظاهرية -4-برلين

 واعتمدنا نسخة مكتبة الحرم المكي الشريف أصلا، ورمزنا للبواقي كالآتي:

-عارف حكمت"(ع) أو (عا) /الظاهرية: (ظ) أو (ظا) /برلين: (ب) أو (با)

 نهمش للفروق الموجودة في النسخ كالآتي:

 (رقم التهميش) في (رمز النسخة) ......

1. في (ظ):......وهكذا.

 والفروق بين النسخ تأتي بالزيادة والنقصان، أو التصحيف أو التحريفأو الخطأ.

**1-الزيادة والنقصان:** بمعنى وجود كلمة أو عبارة أو سطر أو أسطر أو صفحة...في نسخة أو أكثر، وعدم وجودها في أخرى أو أخريات.

1- فإذا كان الفرق زيادة، وكانت تلك الزيادة في الأصل فقط، أو في الأصل وبعض النسخ، يُرقم أمام الزيادة من دون أن توضع بين الخطين العموديين، ويُهمش أمام الرقم الهامشي بكتابتها بين الخطين العموديين المتوازيين، ويُشار إلى عدم وجودها في النسخ الأخرى.

2- وإذا كانت الزيادة في غير الأصل، وكان سياق النص يقتضيها، فتوضع في الأصل بين الخطين، ويُرقم بعدها، ويهمش بالإشارة إلى النسخة التي فيها هذه الزيادة.

 أما إذا كان سياق النص لا يقتضيها، فيرقم في موضعها، ويهمش بذكر الزيادة، والإشارة إلى النسخة أو النسخ الموجودة فيها.

**2- تقويم النص من التصحيف والتحريف والخطأ:** المقصود بالتقويم تحرير النص في شكل يجعله أقرب ما يكون إلى الصورة التي كتبها مؤلِف الكتاب.

 والفساد الذي يطرأ على النص؛ حتى يُصبح بحاجة إلى الإصلاح، ينشأ عادة إما من سهو المؤلِف، أو غفلة الناسخ، أو جهله، أو تعمده لغاية ما.

 والزيغ الذي يقع في النص هنا، يتمثل في الظواهر الآتية: (التصحيف –التحريف -الخطأ).

 ومعرفة كل من هذه الظواهر الثلاث، يتطلب ما يلي:

1- قراءة النص عدة مرات بتأن وانتباه وتركيز.

2- معرفة لغة المؤلِف وأسلوبه من خلال النص.

3- مراجعة كتب المؤلِف الأخرى إن وجدت، وكانت تُشارك النص في مادته كلا أو بعضا.

4- مراجعة بعض المؤلفات الأخرى لغير مؤلف المخطوط التي تُشارك المخطوط في موضوعه.

 وبعد تعيين مواضع التصحيف والتحريف والخطأ، يقوم المحقق بإصلاحها، وفق ما يلي:

**أ-التصحيف:** يحدث التصحيف بسبب تقديم نقطة أو تأخير أخرى.

 ومعنى صحّف الكلمة: كتبها أو قرأها على غير صحتها لاشتباه في الحروف.

 ومن أمثلة الكلم التي وقع فيها التصحيف ما يلي:

\*الآية الكريمة **﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا﴾** –القصص 8- قُرئت كلمة (حزنا) تصحيفا (حربا).

\*وروى "الأصمعي" بيت ذي الرمة: (فيها الضفادع والحيتان تصطخب)، فقال " أبو علي الأصفهاني": أي صوت للسمك، إنما هو تصطحب، أي تتجاور.

 ومن أمثلة الكلم التي يقع فيها التصحيف الآتي:

-إخراج –إحراج / ثبت-نبت /أبواب- أثواب....

 ومن أمثلة التصحيف، ما وقع في كتاب (الناسخ والمنسوخ) للعتائقي، تحقيق "عبد الهادي الفضلي" النسخة بخط المؤلِف، ما ورد في مقدمة المؤلِف من أغلاط:

 - النص: (فقد روي عن أمير المؤمنين "علي": أنه دخل مسجد الكوفة، فرأى "ابن دأب" صاحب "أبي موسى الأشعري" وقد تحلق الناس عليه يسألونه، فقال له: أتعرف الناسخ من المنسوخ ؟ قال: لا، قال: هلكت وأهلكت، وأخذ أذنه فقبلها 1 ، وقال: لا تقض 2 في مساجدنا بعد)

-التصويب:

 1 فقبلها، هكذا في الأصل وهو تصحيف، وصوابه (ففتلها)

-التعليل: لأنها وردت في كتب أخرى مماثلة بالفاء والتاء، لأن جو الموقف وسياق التعبير يقتضيان ذلك.

 2 لا تقض، هكذا في الأصل وهو تصحيف، وصوابه (لا تقص) بالصاد، أو (لا تقصن) بالصاد والنون.

-التعليل: لأن (ابن دأب) عُرف تاريخيا بأنه من قالةِ الحكايات والأساطير، ولم يرد له ذكر في تراجم القضاة، ولورود الكلمة بالصاد في مصادر أخرى، كما أن جو الموقف وسياق التعبير يقتضيان ذلك.

**ب-التحريف:** المقصود بالتحريف التغيير من حرف إلى حرف آخر.

 والكثير من لا يُفرق بين التصحيف والتحريف، من حيث المعنى، فكل خطأ في كتابة أو قراءة الكلمة هو تصحيف، ويقال له أيضا تحريف.

 وذهب بعضهم إلى التفرقة بينهما، بجعل مجال التصحيف هو الخطأ في زيادة النقط ونقصها، وجعل مجال التحريف الخطأ في تغيير الحرف إلى حرف آخر.

 لقد فرّق "ابن حجر" بين التصحيف والتحريف في (شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) فيقول: (إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحَّف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرَّف)

 فهو يجعل التصحيف خاصا بالالتباس في نقط الحروف المتشابهة في الشكل كالباء والتاء والثاء، والجيم والحاء والخاء... فإن صور هذه الحروف واحدة، ولا يفرق بعضها عن بعض في الكتابة الحديثة إلا في النقط.

 أما التحريف فهو خاص بتغيير شكل الحروف ورسمها، كالدال والراء، والنون والزاي في الحروف المتقاربة الصورة، والميم والقاف والعين في الحروف المتباعدة في الصورة.

- ومن أمثلة ذلك ما ورد في:

 - جمهرة اللغة، مادة (أنّ) و(أزّ): (يقال أنَّ الرجل الماءَ إذ صبه، وفي بعض كلام الأوائل: أُنَّ وأغلِهِ، أي صُبَّ ماء وأغله، وقال ابن الكلبي: إنما هو أزّ ماء، ورغم أن (أنّ تصحيف)

 وبعض أمثلة الكلم التي يقع فيها التحريف:

ضيف – طيف / طيب - طير / طريح – ضريح / إفراج – إخراج / وعد - رعد....

**ج- الخطأ:** أما الخطأ فهو التغيير في الكلمة أو الجملة الذي يأتي مخالفا لقواعد الإملاء أو قواعد الصرف أو قواعد النحو أو الضوابط المعجمية...

 فالمحقق قد يجد في المخطوطة العديد من الأخطاء، منها ما يتعلق بالإعراب، ومنها ما يتعلق بالإملاء، وعلى المحقق –أولا – أن يتأكد أن ما يراه من الأخطاء الإعرابية ليس له وجه من وجوه الإعراب، فما يراه المحقق خطأ، قد يكون صوابا عند بعض النحاة، وعليه أن يكون على معرفة كاملة بالمصنِف، وهل يقع منه أخطاء إعرابية أم لا؟

 وقد ذهب المحققون في مسألة تقويم النص مذهبين:

-الطريقة الأولى: وهي ما سار عليها المحققون الأوائل، وهي المشهور، وتتمثل هذه الطريقة بأن تبقى الكلمة في النص (متن الكتاب) على ما هي عليه من التصحيف أو التحريف أو الخطأ، وترقم ويذكر صوابها في الهامش.

-الطريقة الثانية: هي أن تُصحح الكلمة في النص (متن النص) وتُرقم، وتُذكر في الهامش على هيئتها من التصحيف أو التحريف أو الخطأ.

 ومن الأفضل أن يُشار في كلتا الطريقتين إلى نوعية التغيير الحادث للكلمة، تصحيفا أو تحريفا أو خطأ، بعبارة (ورد سهوا)

 وإذا ذهبنا إلى الشواهد من القرآن الكريم، فلما لها من تقدير ديني، لا بد أن تُوضع في مناصها، ومثاله ما جاء في كتاب الحيوان: في الجزء الخامس، في (ص 32): (إني مبتليكم بنهر)، وهي ﴿إن الله مبتليكم بنهر﴾.

 واختبار النصوص القرآنية، لا يكفي فيه أن نرجع إلى المصحف المتداول، بل لا بد فيه من الرجوع إلى كتب القراءات، وكتب التفسير، ففي كتب القراءات يرجع المحقق إلى كتب القراءات السبع، ثم العشر، ثم الأربع عشر، ثم كتب القراءات الشاذة، وفي كتب التفسير يلجأ إلى تلك التي تُعنى عناية خاصة بالقراءات، كتفسير القرطبي، وأبي حيان، ولذلك يجدر أن ينسب المحقق كل قراءة تكون مخالفة لقراءة الجمهور.

 ومما يجدر ذكره في نطاق تحقيق النص القرآني، أن بعض المؤلفين قد يستشهد بالنص، تاركا الواو أو الفاء، أو إنَّ، أو قل، أو ما شابه ذلك من الحروف والكلم، نحو (وقل جاء الحق)، فيقتصر على: (قل جاء الحق)، أو على (جاء الحق)، فليس من منهج التحقيق أن يكمل المحقق الآية بذكر الحرف أو الكلمة التي تركها المؤلِف.

 وأما نصوص الحديث، فإنها يجب أن تُختبر بعرضها على مراجع الحديث؛ لقراءة نصها وتخريجها إن أمكن التخريج، وتعدد روايات الحديث يدفعنا إلى أن نحمّل المؤلِف أمانة روايته، فنُبْقيها كما كتبها المؤلِف؛ إذا وصلنا إلى يقين بأنه كتبها كذلك، ولندع للتعليق ما يدل على ضعف روايته أو قوتها.

 وهذا أيضا واجب المحقق إزاء كل نص من النصوص الموجودة، من الأمثال والأشعار ونحوها، يجب أن يتجه إلى مراجعها؛ ليستعين بها في قراءة النص وتخريجه إن أمكن التخريج، ومع ذلك يجب أن نحترم رواية المؤلف؛ إذا أيقنا أن ما في النسخة هو ما قصده المؤلِف وما أراده، ولاسيما إذا كان يبني على تلك الرواية حكما خاصا، فهذا قيد شديد يُحَرِمُ على المحقق أن يتناول النص بتغيير أو تبديل.